دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	انتخابات الرئاسة الأمريكية 2011 : المقومات الدمقراطية للعملية الانتخابية قد تكون سلطة الرئيس ونفوذه محدودتين ولكنهما أقوى من سلطة أى شخص آخر
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	الغريب، إبراهيم عبدالوهاب
المجلد/العدد:	ع 42
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	سبتمبر - رمضان
الصفحات:	44 - 47
رقم MD:	386948
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأحزاب السياسية ، الانتخابات الرئاسية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، النظم السياسية ، السلطة التنفيذية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/386948

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٨

المقومات الديمقراطية للعملية الانتخابية

قد تكون سلطة الرئيس ونفوذه محدودتين، ولكنهما أقوى من سلطة أي شخص آخر.

● إبراهيم عبدالوهاب الغريب
سكرتير ثان – السفارة السعودية في مالي

تستحوذ انتخابات الرئاسة في كل دولة على اهتمام المختصين في العلوم السياسية والشؤون الدولية، ويزداد ذلك الاهتمام عندما تكون تلك الانتخابات في دولة مؤثرة في المجتمع الدولي، وذات ثقل سياسي واقتصادي على المستوى العالمي، خصوصًا عندما تكون تلك الدولة ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، كالولايات المتحدة الأمريكية.

ولكي نتعرف على العملية الانتخابية ونحللها تحليلاً علميًا، يجب في البداية أن نتعرف على الأسس الفلسفية والنظرية، وكذلك الخلفية التاريخية لعملية انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية.

قد يكون تعريف الرئيس الأمريكي «إبراهيم لنكولن» للديمقراطية من أفضل التعريفات، حيث عرفها بأنها «حكم الشعب بالشعب وللشعب». وهذا التعريف يحمل في طياته مرتكزات الديمقراطية الحديثة، وهي ثلاثة مرتكزات رئيسة:

- السيادة الشعبية.
- كفالة الحرية.
- تقرير مبدأ المشاركة.

ولتحقيق ذلك يبرز الانتخاب بوصفه الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية بأشكالها كافة. ومع اختلاف الآراء والاتجاهات السياسية، والحاجة إلى التنظيم والتجمع، ظهرت الأحزاب السياسية لتلعب دورًا بارزًا في العملية الانتخابية بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام. وهكذا تم الربط بين الديمقراطية والانتخاب من ناحية، والديمقراطية والأحزاب السياسية من ناحية أخرى.

الديمقراطية والانتخاب

يوجد ارتباط وثيق بين الديمقراطية والانتخاب، فالانتخاب هو الوسيلة الوحيدة الطبيعية والشرعية لاختيار الرئيس ونواب الشعب، وذلك في الدول التي تأخذ بالنظام الجمهوري الذي يلائم تلك المجتمعات حسب تجاربهم التاريخية في نظم الحكم.

العملية الانتخابية

شروط العملية الانتخابية:

- أن يكون الانتخاب شخصيًا.
- أن يكون الانتخاب مباشرًا.
- أن يكون الانتخاب سريًا.

شروط يجب توافرها في المواطن ليتمتع بحق الانتخاب:

- الجنسية: حيث يجب أن يكون الناخب حاملاً للجنسية الأمريكية.
- السن: حيث يجب أن يكون الناخب قد بلغ الثامنة عشرة من عمره.
- الإقامة: حيث يجب أن يكون الناخب مقيمًا في الولاية التي يريد أن يصوت فيها.
- التسجيل: حيث يجب أن يكون الناخب مسجلاً في قوائم الناخبين، ولكن بعض الولايات لا تشترط التسجيل مثل داكوتا الشمالية.

شروط يجب توافرها في المرشح للرئاسة:

- أن يكون المرشح مواطنًا أمريكيًا بالولادة.
- أن يكون المرشح بالغًا الخامسة والثلاثين من العمر على الأقل.
- أن يكون مقيمًا في الولايات المتحدة لمدة أربعة عشر عامًا على الأقل.

سلوك الناخب أو السلوك الانتخابي

يعتمد سلوك الناخب على نقطتين رئيستين هما:

- **الولاء الحزبي:** حيث يميل الناخب إلى ترشيح المرشح الذي ينتمي إلى الحزب نفسه الذي يؤيده، ويكون متفقًا مع برنامج الحزب وبرنامج مرشح الحزب للرئاسة، ويميل معظم الأمريكيين إلى تفضيل الحزب الديمقراطي، كالهنود الحمر والسود مثلاً.
- **التركيز على القضايا الحيوية والمهمة للناخب:** يتأثر ترشيح الناخب في حال وجود قضية معينة، على أن يدرك الناخب وجود القضية، وأن يكون له رأي فيها. فبالتالي تؤثر تأثيرًا كافيًا في شعوره، حيث يضعها في الحسبان عندما يقرر تفضيله في أثناء الانتخاب، ويجب أن يرى أيًا من المرشحين أقرب إلى رأيه.

تفضيلات الناخب

يفاضل الناخب بين المرشحين في الغالب على أساسين رئيسين:

- **المركز الاجتماعي:** حيث إن لكل فئة اجتماعية تقريبًا تفضيل معين للأحزاب والمرشحين. فالأثرياء مثلاً يؤيدون غالبًا الحزب الجمهوري.
- **الدين:** بالرغم من عدم وجود أحزاب سياسية يؤيدها رجال دين في الولايات المتحدة، إلا أن من الملاحظ أن هناك بعض التابعين لدين معين يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم لحزب معين، فالكاثوليك واليهود وبعض الأقليات الدينية والعرقية كالهنود الحمر، مثلاً، يميلون إلى تأييد الحزب الديمقراطي.

الظروف الاجتماعية وتأثيرها في الإدلاء بالأصوات

أولاً: يلاحظ في الولايات المتحدة أنه كلما زادت درجة التعليم كانت نسبة التصويت أكبر، ففي عام ١٩٦٦ مثلاً كانت نسبة المصوتين من المرحلة الثانوية ٦٠٪ ممن يحق لهم التصويت، ونسبة المصوتين من المرحلة الجامعية ٧٠,٥٪.

ثانيًا: يُلاحظ أنه كلما زاد دخل الفرد السنوي زادت مشاركته في العملية الانتخابية.

ثالثًا: يلاحظ، أيضًا، أن نسبة مشاركة الرجال في العملية الانتخابية أكثر من نسبة مشاركة النساء فيها، ففي أحد الأعوام الأخيرة كانت نسبة الرجال في العملية الانتخابية أكثر من نسبة مشاركة النساء فيها، ففي أحد الأعوام الأخيرة كانت نسبة الرجال ٥٨٪ ونسبة النساء ٥٣٪.

رابعًا: يلاحظ أن نسبة المصوتين من البيض أكثر من نسبة المصوتين من السود، ويلاحظ، أيضًا، إقبال الناخبين على التصويت بأعداد كبيرة في سنوات الانتخاب الرئاسية عن الانتخابات الأخرى التي تجرى لمجلس النواب وثلث مجلس الشيوخ في الكونغرس كل سنتين.

والتصويت بالنسبة للمواطن الأمريكي مهمة ضخمة ومعقدة، فهو يواجه انتخابات رئيس الجمهورية ونائبه وعضو مجلس النواب لدائرة الكونغرس التي يعيش فيها، واثنين من أعضاء مجلس الشيوخ «في ثلث الولايات» وفي جميع الولايات لانتخاب مجلس النواب في كل سنة زوجية. ويطلب من المواطن أن يصوت لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي للولاية، وأحيانًا لاختيار حاكم الولاية وأعضاء المجلس البلدي وبعض المناصب كقاضي المقاطعة، والعمدة، والمأمور.

ونادرًا ما يسعى الناخب وراء شخصية هزيلة، بل ينتقي مرشحًا له مكانته وذكاؤه وجاذبيته بالنسبة لجمهور الناخبين، وبينما يتيح لهذا المرشح فرصة الوصول للمنصب والسلطة، فالمرشح يمنح الناخب الاحترام اللائق والشعور بأنه يشترك في عمل سياسي له معناه.

قيود على الانتخاب

بعض الولايات تضع شروطًا لمن يحق لهم التصويت، فبعضها يشترط حسن السلوك، وبعضها يشترط الإقامة لفترة معينة في الولاية لكي يحق له التصويت. وبعضها تحرم المجرمين من التصويت حتى بعد إطلاق سراحهم، وبعضها لا تمنح حق التصويت لمن لا عمل له كالمتسولين، والمعدمين، والموظفين المفصولين لأسباب مخلة بالشرف.

تجدر الإشارة إلى أن أهم قيد هو قيد التسجيل في جداول الناخبين، وهذا الشرط ازداد الأخذ به بعد الحرب العالمية الأولى، حيث عملت به اثنتان وأربعون ولاية.

ومن هنا يتضح مدى الفجوة بين من يحق لهم التصويت وعدد المصوتين فعليًا، ففي عام ١٩٨٠ كان عدد المتمتعين بحق التصويت ١٥٥ مليون ناخب، ولم يصوت سوى ١٠٠ مليون. أي ما نسبته ٦٤,٥٪ من مجموع الناخبين.

واشتراط الإقامة للتسجيل يحرم عددًا كبيرًا من المواطنين من حقهم الدستوري، لأن المجتمع الأمريكي مجتمع متحرك باستمرار، حيث ينتقل ٢٠٪ من المواطنين كل سنة إلى موطن آخر.

وبعض الولايات تمنح إجازة ليوم معين ليتسنى للناخبين التسجيل في قوائم الناخبين كولاية مينسوتا، وولايات لا يوجد فيها تسجيل مثل ولاية داكوتا الشمالية، ومثل هذه الولايات يكون عدد الناخبين فيها كبيرًا جدًا بالنسبة للولايات الأخرى، وذلك مقارنة بمن يحق لهم التصويت. وكانت ولاية وايومنغ أول من منح النساء حق التصويت وذلك في عام ١٨٩٠، وتبعتها في ذلك بعض الولايات حتى جاء التعديل الدستوري التاسع عشر في عام ١٩٢٠ الذي يمنح حق التصويت للرجل والمرأة على السواء. ولا يجوز للولايات المتحدة ولا لأي ولاية أن تنكر على المواطنين حقهم في التصويت أو أن تقيد ذلك الحق باعتبارات تتعلق بالجنس، أو اللون، أو حالة رق سابقة، وهذه خلاصة التعديلين الدستوريين الخامس عشر والتاسع عشر.

العملية الانتخابية

تبدأ العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تختار الأحزاب السياسية مرشحيها للرئاسة قبل بضعة أشهر من موعد الانتخابات التي تجرى كل أربع سنوات «في السنوات الكبيسة»، وذلك في أول يوم ثلاثاء يلي أول يوم اثنين من شهر نوفمبر، وتوافق هذا العام ٤ نوفمبر.

وينفرد النظام الأمريكي في طريقة انتخاب الرئيس، فمع أن أسماء المرشحين هي التي تظهر في بطاقة الانتخاب، إلا أن الشعب في كل ولاية لا ينتخب الرئيس مباشرة، وإنما يختار الشعب في كل ولاية لائحة ناخبين رئاسيين يساوي عدد أعضائها عدد الشيوخ والنواب الذين يمثلون هذه الولاية في الكونغرس. والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الشعبية في أي ولاية يفوز بأصوات جميع الناخبين الرئاسيين في تلك الولاية.

يبلغ مجموع عدد الناخبين الرئاسيين في جميع الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا ٥٣٨ ناخبًا، ويطلق عليهم «الهيئة الانتخابية». وهذه الهيئة الانتخابية لا تجتمع أبدًا كهيئة واحدة، ولكن الناخبين الرئاسيين يجتمعون كل في عاصمة ولايته بعد فرز الأصوات الشعبية في الولاية، ثم يدلون بأصواتهم للمرشح الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات الشعبية في تلك الولاية. وعلى المرشح للرئاسة أن يفوز بـ٢٧٠ صوتًا من مجموع أصوات الناخبين الرئاسيين، لكي يفوز بالمناصب.

وإذا لم يحصل أي مرشح على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية وهي ٢٧٠ صوتًا على الأقل، ففي هذه الحالة يقوم مجلس النواب الفيدرالي دون مشاركة مجلس الشيوخ باختيار الرئيس من بين المرشحين. حيث يصوت النواب من كل ولاية ككتلة واحدة أي أن نواب كل ولاية يدلون بأصواتهم جميعًا لمرشح واحد. ولا توجد إمكانية لتعادل الأصوات، حيث إن مجموع أعضاء مجلس النواب ٤٣٥ نائبًا.

مدة ولاية الرئيس هي أربع سنوات قابلة للتجديد انتخابيًا مرة واحدة فقط، تبدأ في العشرين من شهر يناير الذي يلي انتخابات نوفمبر. ويبدأ الرئيس مهامه الرسمية باحتفال تنصيبي يقام عادة على مدرج مبنى الكبيتول، حيث يجتمع الكونغرس. ويقسم الرئيس اليمين الدستورية علنًا، ويشرف على ذلك رئيس المحكمة العليا.

أهم واجبات الرئيس حماية الدستور، وأهم سلطاته تطبيق القوانين التي يصدرها الكونغرس. وله سلطات وصلاحيات أخرى مثل: اقتراح تشريعات على الكونغرس، ودعوة الكونغرس إلى عقد جلسات استثنائية، وكذلك تعيين القضاة الفيدراليين، وتعيين الوزراء، ورؤساء الوكالات، وكبار الموظفين الفدراليين، وتعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، وله حق العفو عن مرتكبي جرائم بحق الولايات المتحدة، ويمارس، أيضًا، دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة.

شخصية الرئيس

يبدو الرئيس في موقع قوة، ولكن هذه القوة ناقصة، حيث توجد قيود كثيرة على استخدام هذه القوة، لأن كل أعماله عرضة للفحص والتدقيق من قبل الكونغرس والمحكمة العليا. وبالإضافة إلى ذلك يفرض عليه التعامل مع مراكز قوة متنافسة تحاصره، ويجد نفسه أمام أحداث لم يكن له دور في ظهورها، ولا يستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها.

وفي الغالب لا يكون الرئيس قد عمل في منصب تنفيذي في الحكومة الفيدرالية. جرت هذه العادة بعد الرئيس فرانكلين روزفلت. ويكتسب الرئيس الفهم والإدراك لقضايا الرأي العام خلال حملته الانتخابية.

ويقع على عاتق الرئيس الجديد مهمة بالغة الصعوبة والأهمية، وهي اختيار الوزراء، وبعض الأمور التي تعتمد على الانتقاء الشخصي للرئيس المنتخب، فيكتشف قلة معارفه من المؤهلين للمناصب العليا.

وغالبًا ما يركز المرشح للرئاسة المنافس للرئيس أو المنافس لمرشح الرئاسة من الحزب الحاكم خلال حملته الانتخابية على البيروقراطية والروتين الحكومي واصفًا إياه بالمرض المزمن والمتوارث، وبذلك يكون قد اكتسب عدائية أجهزة الدولة الدائمة وهي الإدارة المدنية.

وكل رئيس جديد يجد أمامه فرصًا كبيرة ومخاطر أكبر، ويكون ذلك عندما يكتشف الكم الهائل من القرارات المؤجلة التي تنتظر الحسم والتقرير. ويؤدي ذلك، في كثير من الأحيان، إلى ما يعرف بـ«الكوارث الرئاسية»، ويكون ذلك للرؤساء الجدد والمرشحين لفترة رئاسية ثانية، وتحدث تلك الكوارث بعد نشوة الانتصار في انتخابات الفترة الثانية، كما حدث للرئيس «فرانكلين روزفلت» عام ١٩٣٧ عندما وضع مشروع قرار لتجميع المحاكم، وكما حدث للرئيس كينيدي عام ١٩٦١ بعد حملة «خليج الخنازير»، وكذلك الرئيس جونسون عام ١٩٦٥ بعد قراره تصعيد حرب فيتنام.

وكذلك الرئيس الجديد قد يتصرف بعصبية شديدة حيال بعض الموضوعات والقرارات المهمة أو إعادة النظر في بعض الهياكل التنظيمية التي وجدت خلال عمل الرئيس السلف، ولكي تتحمل بعض المهام المؤقتة، ويكون ذلك إما لوعود قطعها الرئيس على نفسه، أو وعد بها جمهور ناخبيه، أو للتخلص مما يعده إرثًا غير مرغوب فيه من سلفه، كزيادة عدد العاملين في البيت الأبيض، وكما فعل الرئيس كينيدي عندما تخلص من جهاز مجلس الأمن القومي.

وبعد تولي الرئيس الجديد مهام منصبه يجد أن قدرته على العمل والحركة لاتخاذ قرار معين محصورة لأسباب خارجة عن إرادته، كأن تكون البلاد في حالة حرب أو سلام، أو معدل الناتج القومي الإجمالي، أو معدل التضخم، وميزان المدفوعات، وتركيبة الكونغرس والمحكمة العليا.

وفي البداية يكون الكونغرس هادئًا، وكذلك الصحافة، حيث لا يوجد ما يثير الرأي العام. وتبدو شعبية الرئيس في أعلى مستوياتها. وتبدأ المشكلات بعد ذلك حينما تبدأ نقاط الضعف في البروز في الموظفين والمستشارين، ويفتر الحماس الإعلامي للإدارة الجديدة، وتبدأ الصعوبات عندما يقدم الرئيس اقتراحاته التشريعية، حيث يتصدع ما يعرف بـ«تحالف الأقليات» المحيطة بالرئيس، فيكون كل عمل رئاسي منفرًا لجهة ما. ومع مرور الشهور وكثرة القرارات التي يتخذها الرئيس تكبر الجبهة المعارضة له. وتتراجع شعبيته بمعدل ست نقاط مئوية تقريبًا في كل سنة.

وفي السنة الثالثة يكون الرئيس قد خصص ثلثي وقته للسياسة الخارجية، لأن فيها مجالًا واسعًا للحركة والإنجاز، حتى لو كانت اهتماماته منصبة على الصعيد الداخلي، وقد يكون ذلك بحثًا عن مجد على صعيد السياسة الخارجية، حيث القرار فيها قد يخلد اسم الرئيس في التاريخ، وكلما قربت ولايته على نهايتها كلما «كبر في مخيلته وجوب تأمين مكان له في التاريخ. وفي السنة الرابعة يتحول اهتمام الرئيس فجأة إلى الاعتبارات الداخلية، فيجري تعييناته الجديدة مراعيًا إرضاء حزبه، ويبدأ في العمل هو ومن حوله مركزين اهتمامًا خاصًا على ما يحقق منافع انتخابية. وتكثر خطب الرئيس السياسية وغير السياسية.

وإذا أعيد انتخاب الرئيس فإن ذلك يكون اعتمادًا على ما حققه من إنجازات في ولايته السابقة لا على أساس وعوده المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأربع الثانية ستكون أقل إنتاجية من السنوات الأربع الأولى، وذلك على الأقل منذ عهد الرئيس جفرسون.

وأول ما يفعله الرئيس المعاد انتخابه هو إعادة تشكيل إدارته. ويستفيد من شعبيته المتجددة، فيقدم برامجه التشريعية التي كان يحتفظ بها لنفسه. ويكون هناك مجال واسع لصناعة الأحداث، ولكن قليل من الرؤساء استطاع أن يحقق شيئًا ذا قيمة خلال السنتين الأخيرتين من ولايته الثانية. ويعود حزب الرئيس إلى خسارة مقاعده في الكونغرس في انتخابات منتصف الولاية.

وليس بالضرورة أن تكون ولاية الرئيس غير منتجة. فكل رئيس يحقق بعض أهدافه التشريعية، ويمنع قوانين يرى أنها لا تتفق مع مصلحة البلد العليا، وذلك باستخدام حق النقض أو الفيتو الرئاسي. وقد تكون سلطة الرئيس ونفوذه محدودتين، ولكنهما أقوى من سلطة أي شخص آخر ونفوذه.●